التموينات غير العسكرية الى الضفة الشرقية .

« ٥ ــ تحل نقاط تفتيش دولية محل نقاط التفتيش الاسرائيلية على طريق القاهرة ــ السويس . وعند نهاية الطريق قرب مدينة السويس يستطيع ضباط اسرائيليون الاشتراك مع الامم المتحدة في الاشراف على الطبيعة غير العسكرية للشحنات عند ضفة القناة .

« ٦ ــ وبمجرد اقامة نقط التفتيش الدولية على طريق القاهرة ــ السويس سيتم تبادل أسرى الحرب بما فيهم الجرحى » .

وبدأت المحادثات في يوم ١٢ ، وحاولت قوة الطوارىء الدولية استلام نقطة التفتيش عند الكيلو ١٠١ ، ولكن الجانب الاسرائيلي كشف عن سوء نواياه منذ البداية اذ قام عدد من جنوده بنزع حاجز الطريق الذي اقامه جنود قوة الطوارىء على طريق القاهرة السويس ، واشتبكوا مع القوات الدولية بالايدي ، وادعت تل ابيب ان هذا الحاجز يقطع القوات الاسرائيلية المرابطة على الطريق عن تلك المرابطة غربي مدينة السويس .

وكانت مسألة الاسرى (النقطة السادسة) أهم المسائل التي تمسكت بها اسرائيل نظرا لحالة القلق التي سادت البلاد بعد الحرب ، وغضبة الجماهير الاسرائيلية من ضخامة الخسائر التي أصابت القوات المسلحة الاسرائيلية ، وتظاهر أهالي الاسرى في معظم المدن ومطالبتهم ببذل أكبر جهد ممكن لاستعادة الاسرى . ومن المؤكد ان رغبة القيادة الاسرائيلية باستعادة الطيارين الاسرى لاعادة بناء سلاح الطيران بعد وصول الطائرات الامريكية وتعويض الخسائر بالمعدات كانت وراء الحاح الجانب المعادي على هذه المسألة حتى ان غولدا مائير هددت في الكنيست بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ، بعد عودتها من لندن ، بقطع الامدادات عن الجيش المصري الثالث (وفي هذا خرق للبند الرابع من الاتفاقية) اذا لم يجر المصريون تبادلا للاسرى . وفي مساء ١١/١٤ اتفق الجانبان المصري والاسرائيلي على تبادل الاسرى وتأمين الامدادات غير العسكرية الى الجيش المصري الثالث . وبدأ تبادل الاسرى بالفعل في يوم ١١/١٥ واستمر حتى يوم ١١/٢٢ وتم خلاله تسليم ٢٣٨ اسيرا اسرائيليا من بينهم عدد كبير من الطيارين مقابل ٨١٠٤ اسرى من المصريين وفيهم أعداد من الفلاحين المدنيين الذين أسرهم العدو على الضفة الغربية للقناة بعد احداث الثغرة في يوم ١٠/١٥ . وانسحب الاسرائيليون من نقطتي التفتيش عند الكيلو ١٠١ و١١٩ وحلت محلهم قوات الطوارىء الدولية ، ومرت قافلة محملة بالمواد الغذائية والادوية والمياه في طريقها الى السويس . وبدأ نقل الجرحى المدنيين من مدينة السويس وبدا وكأن الاتفاق يسير نحو طريق التنفيذ بلا عوائق . واستمر هذا الوضع خلال اليوم التالي . وفي يوم ١١/١٧ وخلال بحث مسألة فك الارتباط بغية العودة الى خطوط ١٠/٢٢ (البند الثاني) قدم أهارون ياريف اقتراحا يقضي بفك الاتصال عن طريق انسحاب القوات المصرية والاسرائيلية الى مواقع ٥ تشرين الاول ، على اعتبار انه من غير الممكن تحديد خطوط ١٠/٢٢ . وان فك الارتباط الذي يمنع تجابه القوات المسلحة ووقوع حوادث تبادل اطلاق النيران سيأخذ شكلا عمليا عند الانسحاب الى خط واضح على ضفتي القناة . ولقد طرحت رئيسة وزراء العدو المسألة نفسها في مقابلة اذيعت بالتلفزيون في ١١/١٦ عندما قالت « ان اسرائيل تسعى الى فك الالتحام بين القوات بحيث يخلي المصريون الضفة الشرقية للقناة ويخلي الجيش الاسرائيلي الضفة الغربية للقناة » (رصد اذاعة اسرائيل ، العدد ٣٩٣) وكانت مائير قد أعلنت أمام الكنيست منذ ١١/١٣ انها « شرحت للحكومة الامريكية ان اسرائيل لا تنوي التخلي عن خطوطها الحالية للانتقال الى خطوط وهمية تسمى خطوط ٢٢ تشرين الاول » وأضافت « ان خطوط ٢٢ تشرين الاول ليست الا شعارا سياسيا أوجدته موسكو والقاهرة لوضع اسرائيل في موقف صعب ولانقاذ الجيش المصري من المحاصرة» (و.ص.ف.).

وجاء التأييد الامريكي لموقف غولدا مائير المراوغ على لسان جورج فيست الناطق باسم وزارة الخارجية الامريكية الذي قال تعليقا على كلام مائير « ان النقاط الست التي تضمنها الاتفاق هي مبادىء عامة ، وانها لا تطلب بالتحديد العودة الى خطوط ٢٢ تشرين الاول » (النهار ١١/١٤) .

ورفضت القاهرة اقتراحي مائير وياريف الذي يحاول استغلال غموض الفقرة الثانية من الاتفاق في سبيل البقاء في وضع عسكري مريح على الضفة الغربية ، وأعلنت تجميد اجتماعات العسكريين عند نقطة الكيلو ١٠١ ، وبدأت الاتصالات الدولية